

يقتضى الآلة لبعض المحل فزيد عليه الحديث لانه يدل على الاستيعاب
فيه نظر لانه لا دلالة في الحديث على الاستيعاب **واجيب**
عن هذا النظر بان لفظ الوضوء والذراعين استبان للمجموع ولو لم
يحمل على الكل يلزم اعادة البعض بطريق المجاز بلا قرينه وذا يجوز
التمنى **اقول** نقل هذا الجواب يلزم ان يكون الابه
ذال على الاستيعاب او باشارة الكتاب وهي ان النبيتم
شرح خلفا عن الوضوء بطريق التنصيف وكل تنصيف
يدل على البناء الثاني على ما كان والاستيعاب في الاصل فرض
نكدا فيما قام مقامه **وقيل** ان استيعاب المسح
في النبيتم لا يثبت بالنظر بل بالاحاديث المشهورة فنقل
هذا المقرر يلزم ان يكون هذا الحديث ناسخا للكتاب
واما على تقريرنا سابقا فلا حاجة الي النبيتم هذا وان
جاز بالحديث المشهور ان جميع احكام المائدة ثابتة
غير منسوخة لقوله عليه الصلاة والسلام المائدة اخر
القران فاحلوا حلها وحرموا حرامها وقال بعض الفضلا
يجوز ان يكون هذا الحديث نفسه منسوخا ونبيه ما فيه
تأمل **وقيل** يمكن ان يجاد عنه بان مسح الوجه
في النبيتم قائم مقام غسله في الحلف في المفاد حكم
الاصول كما في مسح اليدين في عدم ذكر الغاية **واعترض عليه**
بالمسح على الحلف لعدم الاستيعاب فيه مع انه موجود
في الاصل **واجيب** بان المسح على الحلف خالف

الاصول بالنسبة وهي مسحه على ظهر خفيه خطوطا **وقيل**
التحقق في الجواب ان المسح على الحلف يدل لا خلف والنذل
مشروع بامكان التدلمنه والخلف عند نذر الاصل فكان
المبدل بمنزلة وطمينة ابتدائية شرعت للتحقيق فلا يلزم
مراعات صفة المبدل منه بخلاف الحلف **اقول**
التحقق عندنا ان المسح على الحلف انما يخرج حكم الاصل الذي
هو غسل الرجل لان المحل الاصل والفرع غير متخذ بل محل المسح
المبدل وهو الحلف ومحل الغسل المبدل منه وهو الرجل واما
اذ التحد محلها ما يكون الحلف في المفاد حكم الاصل كما استيعاب
المسح في النبيتم لان محله في النبيتم محل الحديث الحكمي
والتراب خلف اللما في ظهوريته فبالاستيعاب يحصل ازالة
الحديث عن اعضا الوضوء فيفيد فائدة الوضوء فلا بد
يتادي بالاستيعاب كالغسل واما الحلف فليس محلا
للحديث الحكمي ولا المسح بدلا من غسل الرجل حتى يكون
المسح عليه استيعابا بالذات الحديث الذي عليه لان غسل
الرجل يتأقظ راسا على ما في عرف الاصول ان غسل الشيء في
المبدل بدون الحديث في الطهارة الحكمية غير لازم وان
القدم المستور بالحلف ممنوع عنه سرية الحديث فثبت
ان الغسل ساقط وان للمسح مشروع للسير ابتدا لان
يثبت الحديث في الرجل ويجب الغسل لم ينوب المسح عنه
ويتادي به الواجب من غسل الرجل ولهذا يشترط ان يكون

Copyright © King Saud University